

قضية

تنسيقه لبناني - سوري في ملف النازحين:

تبسيط تسجيل ولادات السوريين.. «تفادياً للتجنيس»

نجحت وزارة الداخلية في الحصول على موافقة مجلس الوزراء لتنفيذ قرار يهدف إلى تبسيط إجراءات تسجيل الولادات السورية في لبنان من خلال الإعفاء من شرط سند الإقامة. خطوة يصفها وزير الداخلية نهاد المشنوق بأنها "إجراء وقائي" تفادياً لظهور جيل جديد من مكتومي القيد قد يفتح الباب مستقبلاً على التجنيس أو التوطين

ميسم زرق

رغم كل الضغوط السياسية التي مارسها فريق 14 آذار، لقطع العلاقات الديبلوماسية بين بيروت ودمشق منذ اندلاع الأحداث السورية في عام 2011، فرضت الوقائع نمطاً مختلفاً من العلاقات بين البلدين بمعزل عن مسمياتها.

قبل الأزمة الأزمات السورية وبعدها، لا مهرب من وجود تداخل سياسي وأمني واقتصادي واجتماعي بين البلدين، بحكم الجغرافيا والتاريخ والاجتماع. تداخل لا قدرة لأحد على تجاوزه. ومهما كابر البعض أو حاول بناء جدران بين البلدين، لكن الوقائع تفرض نفسها في النهاية على جدول أعمال الجميع.

لو عدنا إلى مرحلة ما بعد عام 2005 وكيف فرضت طوابير الشاحنات

مرجع رسمي: عدد الاطفال السوريين غير المسجلين تجاوز عتبة الـ 120 ألفاً

اللبنانية على الدولة اللبنانية أن تتوصل وتتواصل. الأمر نفسه يسري على قضية تصدير الزراعات والمواضع اللبنانية. لا بد من اتباع اليات إدارية وقانونية، تؤدي في نهاية المطاف إلى إعادة وصل ما انقطع، ولو تدريجياً. فتح السفارة اللبنانية ووجود سفير لبناني مقيم في دمشق خطوة في هذا الاتجاه. اليات التواصل بين الحكومة اللبنانية ممثلة بأكثر من وزارة من وزاراتها أو مؤسساتها العامة وبين

السفارة السورية المرتبطة بوزارة الخارجية السورية، أيضاً خطوة في الاتجاه نفسه.

القرار الذي اتخذته الحكومة اللبنانية، بشأن تسجيل الولادات السورية، أخذ أشكال هذا التواصل، علماً أن وزير الداخلية نهاد المشنوق قال لـ «الأخبار» إن «لا ارتباط بين الأمرين، فالوزارة تقوم بإرسال اللوائح إلى وزارة الخارجية، التي ظلت على تواصل مع السفارة السورية». لكن القرار يعد إجراء وقائياً منعاً لظهور جيل جديد من مكتومي القيد من شأنه أن يفتح الباب مستقبلاً على التجنيس أو التوطين». هذا الهاجس، يُعتبر منذ سنوات أحد أعقد تداعيات اللجوء السوري إلى لبنان نتيجة الأزمة السورية التي ستدخل قريباً عامها الثامن. ولذلك، كانت هذه الظاهرة محور رصد في ضوء ازدياد أعداد الولادات السورية غير المسجلة بسبب دخول عدد كبير من اللاجئين السوريين بصورة غير شرعية، وعدم امتلاكهم أوراق نبوتية، واقتحامهم إلى إقامات قانونية من الدولة اللبنانية.

أمام هذا الواقع، وجد المجتمع اللبناني نفسه أمام جيل جديد مكتوم القيد. تكمن المشكلة الأساسية في أن أرقام الوافدين السوريين إلى لبنان غير محددة. المفوضية العليا لشؤون اللاجئين تتحدث عما يزيد عن مليون ومئة ألف مسجلين لديها. ولكن الرقم أكبر كما يؤكد المتابعون مستندين إلى أن أعداداً كبيرة من النازحين غير مسجلة. وفي نهاية تشرين الأول الماضي، ذكر عضو كتلة التنمية والتحرير ياسين جابر أنه مع ارتفاع وتيرة الولادات السورية في لبنان، تجاوز عدد الاطفال السوريين غير

المسجلين حاجز الـ 260 ألف طفل سوري». غير أن هذا الرقم غير مُثبت في أية دائرة رسمية بحسب جابر، فيما يتحدث مرجع رسمي لبناني واسع الاطلاع لـ «الأخبار» عن 120 ألف ولادة سورية وفق سجلات وزارة الداخلية، أما إحصاءات مفوضية شؤون اللاجئين ما بين آذار 2011 وكانون الأول 2014 فتؤكد أن عدد الولادات السورية بلغ حوالي 45 ألف طفل سوري.

التضارب في الأرقام، مردّه غياب المرجعية الرسمية اللبنانية المسككة بالملف، علماً أن إحصاءات مفوضية شؤون اللاجئين تشير إلى أن 70 في المئة منهم «لا يمتلكون شهادة ولادة أو أي أوراق نبوتية، وأنهم لم يسجلوا بسبب عدم توافر المستندات المطلوبة من السجلات المدنية، لا سيما أن كثيراً هربوا من سوريا دون أن تتوافر لديهم أي أوراق رسمية، زد على ذلك عجز اللاجئين عن دفع رسوم الإقامة الرسمية». بطبيعة الحال، من لا يملكون إقامات رسمية، لا يستطيعون تسجيل أطفالهم حديثي الولادة لا في السفارة السورية ولا في دوائر وزارة الداخلية اللبنانية، الأمر الذي قد يحرمهم لاحقاً من إثبات جنسيتهم الأصلية. وتتوافق أرقام المفوضية مع دراسة أجراها معهد عصام فارس للسياسات العامة والعلاقات الدولية في الجامعة الأميركية والتي بينت أن 20 في المئة من العدد الإجمالي للاجئين السوريين أتقوا عملية تسجيل أولادهم في دوائر النفوس، و2 في المئة منهم فقط أتقوا التسجيل في دائرة وقوعات الرسمية». بعد تسلم المدير العام للأحوال الشخصية العميد الياس الخوري مهامه، أصدر قراراً يهدف إلى تبسيط إجراءات تسجيل المواليد السوريين من خلال إعفائهم من شرط سند الإقامة. وبذلك يكون قد انتهى فصلٌ من فصول الأزمة كان يقضي

بحرمان هؤلاء من تسجيل أولادهم. وهو حرمان كان قد طال مئات الولادات بتدبير شفهي مخالف للقانون وغير إنساني، كانت المديرية العامة اتخذته في السنوات الماضية. ولكن الخطر كان لا يزال قائماً، خصوصاً أن المواليد الذين حُرّموا من حقهم في التسجيل قد تجاوز عمرهم السنة الواحدة، وقد أقفل الباب أمامهم بتنفيذ وثائق الولادة بشكل إداري، وبيات لزاماً على ذويهم مراجعة القضاء لتسجيل الولادات. إذ بحسب القانون اللبناني «بعد مرور سنة على الولادة لا يعود من الممكن تسجيل المواليد بالصورة الإدارية، بل

يتطلب الأمر مراجعة المحاكم المدنية المختصة».

غير أن وزير الداخلية حسم الأمر، فرفع كتاباً إلى مجلس الوزراء شارحاً الموضوع ومشدداً على أن المعالجة تتطلب اتخاذ تدابير استثنائية تقضي بالإتاحة لهؤلاء النازحين تسوية أوضاع أولادهم عن طريق تسجيلهم في دوائر النفوس أو سجلات الأجانب، ومنحهم لهذه الغاية التسهيلات القانونية اللازمة بحيث يُصبح بإمكانهم تسجيل أولادهم لدى سلطات بلدانهم المختصة والحصول على المستندات الإدارية، بل

اصبح هاجس التوطين من اعقد تداعيات اللجوء السوري إلى لبنان (مروان بو حيدر)



تقرير

الفوج النموذجي: ما تريده أميركا ولا يريد الجيش

لا توفر الولايات المتحدة الأميركية وبعض الدول الغربية جهداً لرفع مستوى حصار المقاومة في لبنان، اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وأمنياً. من القرار 1559 والحروب الإسرائيلية المباشرة، إلى الحرب على سوريا، إلى محاولات تاليب اللبنانيين على حزب الله والنصف مليون دولار التي اعترف الدبلوماسي الأميركي جيفري فيلتمان أمام الكونغرس الأميركي، قبل سنوات، بوضعها التشويه صورة المقاومة في لبنان، وصولاً إلى رفع سيف العقوبات الاقتصادية ولوائح «أوفال»، يستمر الضغط وتتطور الأساليب، وتنجح المقاومة في كل مرة في الخروج من «الفاخ» بأقل الخسائر الممكنة

فراس الشوفي

بعد عقد وأكثر على صدور القرار 1701، وتيقن إسرائيل وحلفائها من أن تحقيق «منطقة آمنة» في الجنوب اللبناني ليس أمراً وارداً، والفشل في تحويل قوات الطوارئ الدولية العاملة في جنوب لبنان «اليونيفيل» إلى أداة في وجه المقاومة، كما حدث عشية التمديد لمهمات تلك القوات في آب من العام الماضي بعد الاعتراض الروسي (والقلق الفرنسي - الألماني)، يبقى الزهان الإسرائيلي - الأميركي منصباً على تغيير مهمات تلك القوات على أرض الواقع، عبر طرق جديدة هذه المرة، لا تستثني محاولات استخدام الجيش اللبناني، للقيام بما عجزت عنه قوات «اليونيفيل». فمع أن إسرائيل والولايات المتحدة فشلت في تغيير مهمات اليونيفيل بشكل جذري، إلا أنهما نجحتا في إدخال مصطلح عمليات «التفتيش» أو «التحقيق» (inspections) على

مهمات هذه القوات، كما نض على ذلك القرار الدولي 2373 الصادر في 30 آب 2017. ونض القرار على مطالبة الأمين العام للأمم المتحدة بتعزيز حضور اليونيفيل، عبر الدوريات وأعمال التفتيش والتحقق ضمن مهماتها وقدراتها بحسب المادة 14 من نفس القرار، أي ضمان عدم استخدام منطقة عملها للقيام بنشاطات تخالف القرار 1701.

الأمر اللافت أيضاً، في نص القرار الدولي، ما ورد في مادته السادسة، لجهة إشادة مجلس الأمن بـ «جهود الحكومة اللبنانية بإنشاء الجيش اللبناني للفوج النموذجي (MODEL REGIMENT) ونشر زورق دورية في منطقة عمليات اليونيفيل». هذه «اللفتة» نحو الفوج النموذجي، تعبر عن رؤية أميركية في اعتبار الفوج المدخل المناسب لقيام الجيش اللبناني بما تعجز عنه قوات الطوارئ الدولية، لخاصية القيام بعمليات التفتيش المرجوة في جنوب الليطاني، بحثاً عن أسلحة أو مستودعات أو أماكن «مشبوهة»، كتلك التي لا تنفك إسرائيل توجه رسائل لقوات اليونيفيل بشأنها.

ويقول مسؤول دولي رفض ذكر اسمه إن «مبدأ التدقيق والتفتيش الذي أضيف إلى نص القرار 2373، يرتبط بشكل مباشر بمهمات الفوج النموذجي الذي تحمّس له الأميركيون». ويشير إلى ما يصفه «أريحية الجيش اللبناني في التعامل مع الأهالي في الجنوب على عكس قوات الطوارئ الدولية»، ويتوقف عند ضغوط تمارسها إسرائيل على اليونيفيل للقيام بعمليات تحقق استناداً إلى معلومات إسرائيلية عن مسلّحين ومخازن أسلحة، وحين نتعاون مع الجيش ويتبين عدم وجود أخطار أو أن الأسلحة التي يتم الحديث عنها هي أسلحة صيد، يعترض الإسرائيليون ويعتبرون أن اليونيفيل إما متواطئة أو أنها لا تستطيع القيام بمهامها بأريحية».

ومع أن كلام المسؤول الأممي مثبت في التقرير الصادر عن الأمين العام للأمم المتحدة في تشرين الثاني الماضي، الذي يشير إلى أنه من بين 251 حالة اعتراض إسرائيلية على وجود أسلحة، تبين أن 240 حالة منها كانت لمواطنين يحملون أسلحة صيد، إلا أن «الأميركيين يعتبرون أن عمليات التحقيق غير كافية واليونيفيل لا تستطيع الوصول إلى كل الأماكن في الجنوب، ولذلك يعملون على قيام الفوج النموذجي المنوي تشكيله بمهمات التحقيق والتفتيش تلك».

رواية المسؤول الأممي يدعمها كلام مسؤول عربي في بيروت، عن أن «التركيز الأميركي على الجيش اللبناني هدفه في نهاية المطاف تشكيل قوة ردع داخلية بوجه حزب الله»، ويقول إن «الفوج النموذجي شبيه بمشروع أفواج الحدود البرية (الشمالية والشرقية)، إلا أن الطموح الأميركي يتعدى ذلك إلى قيام هذا الفوج بتفتيش مستودعات حزب الله